ترجمـــات

ما الذي تكشفه المقارنة بمؤتمر يالطا حقاً بشأن شينزن؟

بقلـــم

بنيامينـــو إيـــردي

ترجمة: صفـــا مهـــدي عسكـــر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

منذ الإعلان عن التخطيط لعقد القمة الثلاثية في مدينة شينزن الصينية، بدأ المعلقون في عقد مقارنات بينها وبين مؤتمر يالطا عام 1945. ولم يكن مستغرباً أن تكون موسكو في طليعة الأطراف التي روّجت لهذه الرواية، إذ يمثل مؤتمر القمة الذي جمع «الثلاثة الكبار» البريطاني والسوفياتي والأمريكي رمزاً لترسيخ السيطرة السوفياتية على نصف أوروبا. فقد وصف بيوتر تولستوي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي، القمة بأنها «يالطا جديدة»، فيما اعتبر المنظّر القومي المتطرف ألكسندر دوغين أن الاجتماع يحمل «دلالات رمزية عميقة»، بينما تفاخر الكرملين بأن "أهمية هذا الاجتماع ورمزيته يصعب المبالغة في تقديرهما".

وكان الكرملين محقاً في تقديره للرمزية التي حملتها القمة، لا سيما أن الاجتماع الذي عُقد هذا الأسبوع لم يسفر عن نتائج تُذكر على صعيد المضمون. فالإعلان المشترك المعنون «إعلان نحو السلام»، الذي اعتمده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يكاد يخلو من أي مضمون ملموس. إذ يتعهد بإصلاح الأمم المتحدة من دون تحديد آليات أو تفاصيل، وبإمدادات مستقبلية من الوقود من دون تحديد كمياتها أو مواعيدها، فضلاً عن إطلاق حوار بشأن المخاطر النووية من دون رسم مسار واضح للمضي قدماً. أما الفقرة الأكثر وضوحاً في الإعلان، فتتضمن تحذيراً للمحكمة الجنائية الدولية من إساءة استخدام اختصاصها القضائي.

وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب. فالغموض الذي يكتنف مسألة الحد من التسلح يعكس عدم اهتمام الصين بها، في ظل تسارع وتيرة توسيع ترسانتها النووية. كما غابت أوكرانيا عن الإعلان، لأن روسيا أوضحت مراراً أنها غير مستعدة لقبول السلام في أوروبا ما لم يستجب لمطالبها القصوى. وغابت إيران أيضاً عن جدول الأعمال، في ضوء الدعم الروسي والصيني لها، فضلاً عن المأزق المحرج الذي تمثله الحرب بالنسبة إلى ترامب.

لكن تحقيق نتائج ملموسة لم يكن الهدف الأساسي من القمة. فمجرد ظهور القادة الثلاثة مجتمعين في صورة واحدة كان كافياً لمنح الاجتماع أهمية خاصة، وإثارة مخاوف العواصم الممتدة من تايبيه إلى كييف وطوكيو، خشية أن يتوصل القادة الثلاثة إلى تفاهمات خلف الكواليس على حسابها.

ولفهم الدلالة الحقيقية لقمة الأمس، تبدو المقارنة بمؤتمر يالطا مفيدة بالفعل، لكن أهميتها تكمن أساساً في أوجه الاختلاف التي تكشف عنها.

أول هذه الاختلافات يتمثل في تراجع مكانة القادة الثلاثة الذين اجتمعوا اليوم. فقد التقى «الثلاثة الكبار» في يالطا بوصفهم قادة الدول المنتصرة في حرب خلّفت أجزاء واسعة من أوروبا وآسيا مدمرة. وقد رسمت القرارات التي اتخذوها في يالطا، ثم في مؤتمر بوتسدام بعد بضعة أشهر، حدوداً سياسية استمرت أكثر من أربعة عقود. أما القادة الثلاثة الذين اجتمعوا في شينزن، فيواجه كل منهم مظاهر ضعف خاصة به، وكان كل واحد منهم بحاجة إلى صورة مشتركة مع الآخرين لإظهار قوة لا يمتلكها بالكامل.

---

* By Beniamino Irdi, What the Yalta Comparison Really Reveals About Shenzhen, Foreign Policy, November 20, 2026.

ولم تُدعَ الصين إلى مؤتمر يالطا لأنها كانت آنذاك موضوعاً للتفاوض وتقاسم النفوذ؛ إذ اتفق الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والزعيم السوفياتي جوزيف ستالين على الحقوق السوفياتية في سكك حديد منشوريا وميناءَي دالين وبورت آرثر، من دون التشاور مع زعيم جمهورية الصين، تشيانغ كاي شيك.

وبعد واحد وثمانين عاماً، أصبحت الصين مختلفة تماماً، بل إنها استضافت القمة هذه المرة. وقد اختير موقع انعقادها بعناية؛ ففي عام 1980، عندما أصبحت شينزن أول منطقة اقتصادية خاصة في الصين، كانت بلدة صغيرة تقع على الحدود مع هونغ كونغ، أما اليوم فقد تحولت إلى أحد أبرز مراكز التكنولوجيا والصناعات التحويلية في العالم. غير أن وتيرة الصعود التي تجسدها شينزن بدأت تتباطأ. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني إلى 4.5 في المئة هذا العام، ثم إلى 4 في المئة في عام 2027، في ظل استمرار ضعف الطلب المحلي وأزمة القطاع العقاري. كما يُتوقع أن يؤدي التراجع الديموغرافي إلى انخفاض عدد سكان البلاد بنحو 786 مليون نسمة بحلول عام 2100. ومن هذا المنطلق، شكّلت القمة الاستعراضية أيضاً وسيلة لصرف أنظار العالم عن التحول الذي يشهده المسار الصاعد للصين.

أما بالنسبة إلى بوتين، فقد كان المكسب المعنوي أكبر بكثير، بالنظر إلى أن روسيا، وفقاً لمختلف المؤشرات المادية، تنتمي إلى فئة اقتصادية أصغر بكثير. إذ يقدّر صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنحو 32.6 تريليون دولار في عام 2026، مقابل 21.5 تريليون دولار للصين، في حين لا يتجاوز نظيره الروسي نحو 2.7 تريليون دولار، أي ما يعادل تقريباً حجم الاقتصاد الإيطالي. وينطبق الأمر نفسه على الإنفاق العسكري؛ ففي عام 2025، بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي 954 مليار دولار، مقابل 336 مليار دولار للصين، و190 مليار دولار لروسيا. أما الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، فقد بلغ مجموع إنفاقها العسكري 559 مليار دولار، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف الإنفاق الروسي.

كان حضور بوتين في قمة شينزن ثمرة مسار امتد قرابة عقدين من التصعيد الروسي المتنامي والمحسوب. فمن جورجيا وسوريا، مروراً بالتدخلات العسكرية في أوكرانيا عامي 2014 و2022، وصولاً إلى الهجمات الهجينة التي تشنها روسيا حالياً في مختلف أنحاء أوروبا، تتوالى التحركات الروسية استناداً إلى الرهان ذاته. فقد نجحت موسكو في تحويل سلبية أوروبا إلى مكسب سياسي ومكانة دولية، معوّضةً افتقارها إلى الثقل الاقتصادي والعسكري باستعدادها لاستخدام القوة، على نحو لا تبديه أي من القوى المنافسة لها.

وقد أتى هذا الرهان ثماره لأن أوروبا فضّلت التغاضي عن تداعياته. فقد تعاملت ألمانيا بتساهل مع الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم وإقليم دونباس عام 2014، ومضت في تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2»، ما أدى إلى تعميق اعتماد القارة الأوروبية على موسكو في مجال الطاقة. ومنذ عام 2022، واصلت أوروبا تمويل الدفاع الأوكراني، من دون أن تتبنى موقفاً حاسماً يهدف إلى تحقيق انتصار كييف. كما تتحمل واشنطن نصيباً من المسؤولية عن تشجيع بوتين، بدءاً من الخط الأحمر الذي رسمه الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في سوريا عام 2013، من دون أن يعقبه أي تحرك فعلي، وصولاً إلى قرار ترامب تخفيف العقوبات عن موسكو ومنحها مقعداً بين القوى الكبرى قبل التوصل إلى أي تسوية للحرب الروسية في أوكرانيا.

أما بالنسبة إلى ترامب، فقد مثّلت القمة متنفساً سياسياً مرحباً به بعد سلسلة من الانتكاسات. ففي الثالث من تشرين الثاني، فاز الديمقراطيون بالسيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، وانتزعوا عدداً من معاقل الجمهوريين للمرة الأولى منذ أجيال. وأسهم الهجوم الفاشل على إيران في هذه الهزيمة الانتخابية، ولا سيما من خلال تداعياته على أسعار الوقود.

ويضاف إلى ذلك أن ترامب لم يُخفِ قط إعجابه بالقادة الذين يمارسون الحكم من دون قيود ديمقراطية. ومن ثم، فإن الجلوس إلى طاولة واحدة مع اثنين من هؤلاء القادة، وسط المراسم والمظاهر الاحتفالية التي أحاطت بالاجتماع، مثّل مكسباً مهماً لرئيس يواجه كونغرس معارضاً، ولا يملك حصيلة تُذكر من الإنجازات على صعيد السياسة الخارجية خلال العام. وقد وصف ترامب الاجتماع، مع انطلاق أعماله، بأنه "انتصار كبير لنا".

وتختلف البيئة الاستراتيجية الراهنة اختلافاً جذرياً عن تلك التي سادت عام 1945. فقد كان القادة الذين اجتمعوا آنذاك يسعون إلى ترسيخ النظام الذي أفرزته الحرب، وهو نظام وجدوه جميعاً مقبولاً. أما القوى الثلاث التي اجتمعت في شينزن، فتتبنى، كل بطريقتها، نهجاً يسعى إلى مراجعة النظام الدولي القائم وتغيير معادلاته الأساسية. فالصين تسعى إلى بسط نفوذها على تايوان وانتزاع الريادة التكنولوجية من الولايات المتحدة. أما روسيا، فتواصل حربها في أوروبا، في وقت تزداد فيه علاقاتها مع بكين اختلالاً لصالح الأخيرة عاماً بعد عام. وفي المقابل، تعيد الولايات المتحدة النظر في تحالفاتها وسياستها التجارية، بينما لا تزال عالقة في مستنقع الحرب في إيران. ومن المقرر أن تنتهي الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين في كانون الثاني، فيما تكشف فضيحة «إنفيديا» عن اتساع نطاق المنافسة التكنولوجية بين البلدين. وهكذا، تجد القوى الثلاث نفسها أمام بيئة استراتيجية متغيرة، تنظر كل منها إلى المرحلة الراهنة بوصفها محطة انتقالية تسعى من خلالها إلى تحسين موقعها وتعزيز مصالحها.

أما الاختلاف الثالث والأعمق، فيتجلى بوضوح في غياب أوروبا عن القمة. ففي مؤتمر يالطا، كانت أوروبا حاضرة بين القوى المنتصرة. صحيح أن فرنسا لم تُدعَ إلى المؤتمر، بعد أربع سنوات من الاحتلال الألماني وحكم نظام فيشي المتعاون مع النازية، وأن المؤتمر لا يزال يمثل، بالنسبة إلى بولندا وأجزاء واسعة من أوروبا الوسطى، تذكيراً بتسوية فُرضت على حسابها؛ لكن رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل كان يمثل قوة أوروبية خاضت الحرب منذ عام 1939. كما أن النظام الدولي الذي أسهم في رسم ملامحه، بدءاً من ترتيبات احتلال ألمانيا بعد الحرب وصولاً إلى تأسيس الأمم المتحدة، قام على مبدأ الحرية في جوهره.

أما في شينزن، فلم يكن أي قائد أوروبي حاضراً إلى طاولة المفاوضات، في مشهد يجسد عقوداً من التراجع الاستراتيجي الأوروبي. وقد عُقد الاجتماع على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، الذي يضم 21 اقتصاداً من منطقة المحيط الهادئ، ولا تنتمي إليه أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

وفي الواقع، يعمل كل واحد من القادة الثلاثة المجتمعين حول الطاولة، بطرق مختلفة، على حساب المصالح الأوروبية. وتتجلى السياسة الصينية في هذا الصدد من خلال التجارة؛ ففي عام 2025، سجل الاتحاد الأوروبي عجزاً تجارياً مع الصين بلغ 359.8 مليار يورو. وكانت الآلات والأجهزة الميكانيكية والآلات والمعدات الكهربائية أكبر فئات الواردات، وهي تمثل الركيزة الصناعية الأساسية التي تسعى أوروبا إلى حمايتها.

تتبنى روسيا هذا النهج من خلال استخدام القوة؛ فحربها ضد أوكرانيا تدخل عامها الخامس، فيما باتت حملتها الهجينة، التي تشمل أعمال التخريب والتوغلات بالطائرات المسيّرة والتضليل والترهيب، تمتد إلى عمق أراضي الاتحاد الأوروبي.

أما الولايات المتحدة، فتمارسه من خلال ازدراء أيديولوجي واضح، تجلّى بجلاء في خطاب نائب الرئيس جيه دي فانس أمام مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2025، وفي استراتيجية الأمن القومي التي حذّرت من «المحو الحضاري» لأوروبا، وتعهدت بدعم الأحزاب «الوطنية» (أي اليمينية المتطرفة) في القارة، فضلاً عن فرض رسوم جمركية على السلع الأوروبية بمستويات لم تشهدها العلاقات عبر الأطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد كان هذا الموقف المعادي لأوروبا بالفعل القاسم المشترك الحقيقي الوحيد بين القادة في شينزن؛ وهو عداء تغذّيه، بلا شك، حالة الضعف الأوروبي، لكنه يستند، بدرجة أكبر، إلى أيديولوجيا مشتركة تقوم على تمجيد القوة.

فقد كان مؤتمر يالطا لقاءً جمع قادة يمثلون رؤى عالمية متباينة؛ إذ جسّد روزفلت وتشرشل الديمقراطيات الليبرالية التي كانت على وشك هزيمة النازية، فيما جسّد ستالين دولة ثورية تتبنى رؤية منافسة للنظام السياسي والاقتصادي، بل وللإنسانية ذاتها. وخلال ثلاث سنوات، سيتحول هذا التباين الأيديولوجي إلى انقسام راسخ مع اندلاع الحرب الباردة. وعلى الرغم من آثاره الوخيمة على الدول التي وقعت في الجانب السوفيتي، لا يزال مؤتمر يالطا رمزاً للبراغماتية وتجاوز الانقسامات الأيديولوجية.

أما قمة شينزن، فقد جاءت على النقيض تماماً. فلا تخلو علاقات القادة الثلاثة من تضارب المصالح؛ فواشنطن تريد إشراك بكين في إطار ثلاثي للحد من التسلح، تصفه وزارة الخارجية الصينية بأنه «غير عادل ولا معقول ولا واقعي». والولايات المتحدة تخوض حرباً ضد إيران، فيما يؤثر اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز في إمدادات الطاقة الصينية. كذلك، لا تُعد روسيا والصين حليفتين استراتيجيتين بأي حال، وقد كشفت المراسم الدبلوماسية في شينزن عن مدى اختلال ميزان العلاقة بينهما.

لكن في المسألة التي قسمت المجتمعين في يالطا، أي الكيفية التي ينبغي بها تقييد السلطة وإضفاء الشرعية عليها، يتقارب القادة الثلاثة في شينزن أكثر مما يتقارب أي منهم مع جميع قادة العالم الآخرين تقريباً. فالثلاثة ينظرون إلى السيادة باعتبارها حق الدول القوية في التصرف من دون قيود خارجية، ويفسرون العلاقات الدولية من منظور مناطق النفوذ، ويفضلون الصفقات الثنائية على القواعد متعددة الأطراف.

وأخيراً، ينظر القادة الثلاثة إلى الضوابط والتوازنات، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة، باعتبارها مصدر إزعاج وعقبة، سواء في الداخل أو الخارج. ومن الدال أن إحدى النقاط الأربع في إعلانهم، وهي النقطة الوحيدة التي لم تقتصر على عبارات عامة فاترة، تدافع عن حصانة المسؤولين الحكوميين، وتحذّر المحكمة الجنائية الدولية من إساءة استخدام اختصاصها القضائي.

وبهذا المعنى، فإن القادة الثلاثة جميعاً مناهضون للغرب بأعمق دلالات هذا المصطلح. فبالنسبة إلى شي جين بينغ وبوتين، يُعد رفض الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها الغرب عقيدة راسخة منذ زمن طويل؛ غير أن الولايات المتحدة، التي كانت يوماً الدولة التي عرّفت الغرب ودافعت عنه، باتت تشاطرها الآن كثيراً من هذه النزعة.

هكذا تغيّر العالم منذ عام 1945. ففي يالطا، تفاوضت قوى متعارضة أيديولوجياً للتوصل إلى توازن للقوة. أما في شينزن، فقد ناقش ثلاثة قادة يتقاسمون رؤية عالمية واحدة، رغم تضارب مصالحهم، شؤون العالم، من دون أن يسفر اجتماعهم عن أكثر من رمزية تفتقر إلى المضمون. فقد اجتمعت القوتان العظميان ومعهما شريكهما الروسي في فقاعة معزولة، من دون تمثيل للغرب أو لأي طرف آخر على طاولة الاجتماع.

وعلى الرغم من افتقار القمة إلى المضمون، فلعل هذه هي أهم نتائجها على الإطلاق: فإذا كان ما شهدناه هذا الأسبوع ينذر بإعادة اصطفاف أمريكي دائم، فقد يتجاوز إرث هذه القمة بكثير إرث المؤتمر الذي سارع كثيرون إلى مقارنتها به.